في اللاذقية... عصائر مجرثمة ومقبلات ملوثة!!

| اللاذقية – عبير سمير محمود

في إطار متابعتها لضبط الأسعار ومراقبة الأسواق تقوم مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك باللاذقية بتكثيف دوريات المراقبة التموينية منعاً للتلاعب بالأسعار سواء من ناحية المواد الغذائية أم من نواحي مراقبة وسائل النقل وخاصة السرافيس لحماية المواطن من التلاعب بأجور النقل بعد تحديد تسعيرتها الرسمية من المحافظة مؤخراً، وقد أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أحمد نجم في تصريح خاص لـ«الوطن» أن عدد الضبوط التموينية المسجلة بخصوص أجور النقل وصلت لـ١٠٩ ضبوط كبدل لخدمات السرافيس من تاريخ ٦-٦-٢٠١٦ وحتى ٢٥ -٦ -٢٠١٦.

وذكر مدير التموين باللاذقية أن العدد الإجمالي للضبوط خلال المدة نفسها بلغ ٣٠٠ ضبط تمويني أهمها:

١٤٣ لعدم حيازة فواتير– ١٥٥ لعدم إعلان الأسعار– ٢٥ للبيع بسعر زائد– ضبط واحد لنقل الألبان بسيارة غير مبرّدة.

كما تم تسجيل ٢٥ ضبطاً بخصوص عمل المخابز ومنها بسبب نقص الوزن وإنتاج خبز سيئ وللإتجار بالدقيق التمويني.

في حين تم ضبط ١٥ مخالفة في بيع اللحوم (ذبح خارج المسلخ– فرم بشكل مسبق– ذبح إناث أغنام– بيع لحم غير صالح للاستهلاك البشري).

وفيما يخص المواد غير الغذائية تم تسجيل ضبوط متنوعة أهمها بسبب نقص وزن عبوات سائل الجلي والمنظفات ولانخفاض نسب المادة الفعّالة فيها.

وأكد نجم أن المديرية أغلقت محطتي بنزين منذ بداية شهر رمضان لنقص بعداد مضخة البنزين ونزع الرصاص عنها، وتم سحب ١٢٢ عينة من مواد غذائية وغير غذائية، ثبت مطابقة ٥١ منها في حين تبين مخالفة ٣٢ عينة لتبقى ٣٩ عينة قيد التحليل.

مؤكداً أن معظم العينات المخالفة تركزت على مخالفات جرثومية بالعصائر والمشروبات، ومنها لوجود مادة النشاء والدسم النباتي في الألبان والأجبان، إضافة لمخالفات في عينات للتمور، كما ثبت وجود خمائر وفطور في المقبلات والصلصات المبيعة ضمن الوجبات الجاهزة.

٣ أطباء تخدير لـ٤٢ عملية جراحية يومياً

دواء التخدير منتهي الصلاحية بالمشفى الوطني في السويداء

| السويداء- عبير صيموعة

رغم أن عدد العمليات النظامية التي تجرى في المشفى الوطني يومياً يتراوح بين ٣٥ و٤٢ عملية جراحية إلا أن عدد أطباء التخدير في مشفى السويداء الوطني لا يتجاوز ٦ أطباء وبواقع ثلاثة أطباء في المناوبة الواحدة هذا فضلاً عما يتم إجراؤه من عمليات إسعافية مسائية تتجاوز في بعض الأحيان ٥ عمليات الأمر الذي أدى إلى إرهاق وضغط كبيرين لدى أطباء التخدير وفنيي التخدير على حد سواء فضلاً عما تشكله مناوبات البعض منهم في مشفى سالة من نقص في قسم العمليات في المشفى الوطني والذي بدوره انعكس على عمل أطباء الجراحة فيه الذين أكدوا أن كل عمل جراحي يحتاج إلى طبيب مخدر وفنيي تخدير على أقل التقدير ما دفع أطباء التخدير إلى العمل المضاعف والمرهق وإرباك أطباء الجراحة أثناء العمل الجراحي على حد سواء وخاصة أن المشافي الخاصة بدورها قامت على استقطاب أطباء التخدير بأجورها التي تفوق أجور المشفى الوطني أضعافاً مضاعفة.

بدوره مدير المشفى الوطني في السويداء الدكتور فندي جمول أشار إلى النقص الحقيقي في عدد أطباء التخدير في أقسام الجراحة مؤكداً أن المشفى يحتاج فعلياً إلى ٢٠ طبيب تخدير على أقل تقدير جراء الضغط الكبير في العمليات الجراحية ولدى سؤالنا عن كيفية معالجة النقص في أطباء التخدير.

إجابة غير مقنعة من مدير المشفى تضع كثيراً من التساؤلات التي تقع مسؤولية الإجابة عنها على عاتق مديرية صحة السويداء ومن خلفها وزارة الصحة التي على ما يبدو لم تسع إلى وضع تشريعات وقوانين لتحفيز الأطباء على التعاقد مع المشافي العامة لتلافي النقص الكبير في الأطباء وخاصة أطباء التخدير لاستمرار العمل الخدمي الطبي في مشافي القطاع الحكومي.

وفي زيارة إلى أحد المشافي الخاصة تبين أن أجرة أي طبيب تخدير عن كل عمل جراحي تتراوح بين ٥ و١٠ و١٣ ألف ل. س لكل عمل جراحي بين صغير ومتوسط وكبير ولعل القضية التي لابد من التوقف عندها في قسم العمليات هو ما تم الهمس واللمز حوله من الكادر التمريضي وهو انتهاء فعالية دواء التخدير نهاية الشهر السادس الماضي الأمر الذي استوقفنا ودفع بنا إلى السؤال حول حقيقة الأمر حيث أكد لنا أحد المختصين في المشفى أن صلاحية الدواء بحسب تاريخ الصنع انتهت مع الإشارة إلى أن أي دواء يتم استيراده تستمر فعاليته إلى ثلاثة أشهر فعلياً بعد تاريخ انتهاء الصلاحية مشيراً إلى أن المشفى ومديرية الصحة بدورها تسعى إلى تأمين كميات من أدوية التخدير تلك على وجه السرعة ويتم استعمال الدواء الحالي ريثما يجري تأمين البديل.

ارتفاع جرائم الشرف إلى أربعة أضعاف عما قبل الأزمة

العلبي لـ«الوطن»: الأزمة لعبت دوراً كبيراً في ارتفاع جرائم الشرف

| محمد منار حميجو

أعلن المحامي العام بريف دمشق ماهر العلبي أن جرائم الشرف ارتفعت بشكل واضح في ظل الأزمة، على حين كشف رئيس غرفة الجنايات في محكمة النقض أحمد البكري أنها ارتفعت أربعة أضعاف عما قبل الأزمة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح العلبي أن الأزمة لعبت دوراً كبيراً في ارتفاع مثل هذه الجرائم ولاسيما في المنطقة الريفية مؤكداً أنها تشكل خطراً كبيراً على المجتمع.

بدوره قال رئيس غرفة الجنايات في محكمة النقض أحمد البكري: إن جرائم الشرف انتشرت بشكل واضح في مناطق المسلحين وذلك بأنهم يحرضون الفتاة على التمرد على أهلها وبذات الوقت يدفعونهم إلى قتلها لتمردها.

وأوضح البكري في تصريح لـ«الوطن» أن أي منطقة يغيب عنها القانون تصبح الظواهر المرضية في المجتمع موجودة ومنتشرة وجرائم الشرف هي إحداها التي انتشرت في تلك المناطق وذلك لعدم وجود محاكم وقضاء وضابطة عدلية تفصل في مثل هذه الأمور وبالتالي أصبح قتل الزوجة أو الأخت سهلا ولمجرد الشكل لافتا إلى أن الجماعات المسلحة تدفع الأهل إلى تطبيق مثل هذه الجرائم.

وأضاف البكري: إننا نسمع الكثير من القصص التي ارتكب فيها سواء الآباء أو الإخوة جرائم شرف بحق بناتهم أو أخواتهم وزوجاتهم وخصوصاً في تلك المناطق وهذا يدل على مدى الفوضى الموجودة هناك وأنه لا يوجد ضابط قانوني بحكم أن المسلحين هم المسيطرون وبالتالي فإن دم الفتاة يذهب هدرا دون أي محاسبة.

ولفت البكري إلى أن جرائم الشرف كانت في البلاد قليلة حتى أن في بعض المناطق أصبحت شبه نادرة وأن القضاء لم يسجل قبل الأزمة عدداً كبيراً من الحالات في حين حالياً ارتفعت إلى أربعة أضعاف لافتاً إلى أنه حالياً لا يمكن جمع إحصائيات دقيقة حول الموضوع باعتبار أن بعض المناطق لا يوجد فيها قضاء إلا أن بعد الأزمة سيكون هناك مفرزات كثيرة لهذه الظاهرة الخطيرة.

وقال البكري: إن قانون العقوبات السورية نص على العذر المحل لجريمة الشرف وذلك في حال دخل الرجل ووجد زوجته أو أحد أصوله وفروعه على فراش الزوجية مع رجل أجنبي فإن القانون اعتبر هذه جريمة شرف ويستفيد مرتكبوها من العذر المحل الذي يخفف العقوبة.

وأضاف: إنني لست مع إلغاء هذه المادة باعتبار أن المشرع حينما وضع هذه المادة راعى جمع الظروف الاجتماعية ومنها الغيرة على الشرف موضحاً حينما الرجل يشاهد زوجته مع رجل آخر في وضع الزوج لزوجته تتحرك لديه الفطرة الإنسانية ما تدفعه إلى قتل الزوجة والرجل الذي معها أو كليهما معاً.

وبين البكري هناك مطالبات بإلغاء المادة المشار إليها بحكم أنها فيها ظلم للمرأة في الكثير من الحالات مؤكداً على دور القضاء في ضبط هذه المسألة بشكل واضح بتبيان الحقيقة بأن الفاعل ارتكب فعلاً بداعي الشرف إلا أنها جريمة قتل بكل ما للكلمة من معنى.

> البكري لـ«الوطن»: المسلحون يحرضون الفتاة على التمرد على أهلها ويدفعونهم إلى قتلها

استسهال القتل في المناطق الساخنة ولأتفه الأسباب

| درعا - الوطن

بتنا نسمع مؤخراً عن حدوث الكثير من جرائم القتل أو الشروع فيها ضمن أماكن المجموعات المسلحة في محافظة درعا ولأتفه الأسباب، وعلى سبيل المثال في إحدى قرى الريف الجنوبي الشرقي قام أحد الأشخاص بنصب كمين لآخر وقتله لأن كلبه هاجم دجاجاته وأكل بعضها ليلاً ما اعتبره القاتل فعلاً عمداً واستهانة به وتمادياً عليه، كما اختلفت مجموعتان على قطع شجرة كينا معمرة في مدينة تقع إلى الشمال من مدينة درعا فهاجم أحد أفراد قاطعي الشجرة الآخرين بمنشارة آلية وكاد يقتل أحدهم ليبادر الآخرون إلى قتله وهذه الواقعة أصبحت تسمى معركة الشجرة، كما أن طفلاً لم يتجاوز الحادية عشرة من عمره قتل رجلاً وهو يعرض ويجرب له أحد الأسلحة ولم تنطو الجريمة إلا بدفع ملايين الليرات فدية، وعلى خلفية شجار بين أولاد صغار قام أحد المسلحين بقتل آخر ودفع دية تقارب الخمس ملايين ليرة، وحدث صراع في بلدة شرق مدينة درعا على شراء قطعة ثلج باستخدام السكاكين أسفرت عن مقتل اثنين والحادثة تكررت في منطقة شمال مدينة درعا لكن النتائج لم تصل إلى القتل بل اقتصرت على جرح كثيرين لاستخدام العصي والحجارة فقط، كما شرع أحد الأشخاص بقتل آخر على دراجة نارية لأنه كلما مر بالطريق يقوم بزوره بعينيه على خلفية شجار قديم فأصابه في كتفه الذي عطب بالكامل، وروي أن بعض الأشخاص لديهم محل صاغة دفعوا ٢٠٠ ألف ليرة لأحد المسلحين من أجل أن يقوم بقتل أحد الأشخاص إلا أن المسلح ذهب وأعلم ذلك الشخص بالقصة واتفقا معا على أن ينفذ الأمر كتمثيلية وبالفعل أوهم كل السكان بأن فلاناً قتل من مجهول بعد أن هاجم المنزل وأطلق الأعيرة النارية في الهواء ليتم بعدها الإعلان من على مئذنة الجامع نبأ وفاته ليكتشف بعدها أنه حي وتم تدبير الأمر للإيقاع بمن هم وراء الجريمة والإثبات عليهم من خلال مجموعة مسلحة قامت على إثر ذلك بمهاجمة محل صاغتهم واستولت على كميات المصاغ الموجودة وآلاف الدولارات واحتجزت كل من فيه، وهكذا فقائمة الجرائم تطول وبعضها يصل في تفاصيله إلى حد التندر والاستهجان لسخف وتفاهة الأسباب التي أصبحت تدفع بالبعض إلى نهج أسلوب المافيات والعصابات والقيام بقتل بعضهم، وكيف لا وهؤلاء وفقا لبعض المحامين يعيشون في مناطق تسودها شريعة الغاب بعيداً عن أي قوانين وقوى تردعها حيث استسهل الكثيرون في ظل الفوضى العارمة وغياب القانون والسلطات والمحاسبة القتل والخطف والسبي والنهب والسرقة وفرض الأتاوات تحت عناوين وشعارات كاذبة تنادي نفاقا وتسترا بالدين بالحرية والعدالة وهم وحوش لا بشر انقضوا على كل القيم والحريات والأعراض والأرزاق وهتكوها مستغلين الفوضى وحيازتهم للسلاح ضمن مجموعات من الزعران واللصوص وقاطعي الطرق، ونبهت مصادر قضائية إلى ضرورة وعي المجتمع إلى عدم الانجرار وراء هؤلاء ونبذ الشعارات الزائفة التي يطلقونها وخاصة أن الخيط الأبيض بان من الخيط الأسود ولم يعد أحد مغمى على عينيه.

طالبوا بإقالة مدير المياه ومحاسبة مستغليهم

أهالي سلمية يعتصمون سلمياً احتجاجاً على شح المياه في مدينتهم!!

| حماة- محمد أحمد خبازي

نفذ المئات من أهالي مدينة سلمية مساء أمس الأول، اعتصاماً سلمياً في الساحة العامة بمدينتهم، احتجاجاً على شح مياه الشرب في مدينتهم وتقاعس مؤسسة المياه والجهات المعنية، في حل أزمتهم الخانقة منذ سنوات، والتي تفاقمت مع بداية الشهر الماضي نتيجة الحاجة الكبيرة لمياه الشرب والاستخدامات المنزلية الأخرى.

وقد رفع المعتصمون – الذين تنادوا قبيل أيام على شبكة التواصل الاجتماعي لتنفيذ الاعتصام – لافتات كرتونية كتبوا فيها عبارات تلخِّص معاناتهم الشديدة من أزمة المياه وتجاهل الجهات المعنية لها، وتقصيرها في حلها وإنقاذهم من العطش الشديد، ومن ابتزاز بعض أصحاب الصهاريج، الذين صاروا يتقاضون ١٣٠٠ و١٥٠٠ ليرة ثمن الخزان سعة ٥ براميل بحجة ارتفاع سعر لتر المازوت، في حين كان قبلاً بسعر يتراوح بين ٦٠٠ – ٧٥٠ ليرة، ما زاد في طين حياتهم بلَّة!!

وأكد عدد منهم لـ«الوطن» أن مطالبهم تتلخص بتوفير مياه الشرب للمدينة وأهلها الصابرين الصامدين بوجه الإرهاب الذي يحوط مدينتهم من كل جانب، وبوجه الإرهابيين الذين يتعدون على الخط المغذي لها في الرستن وبعض القرى بريفها الغربي حيث يمر الخط، وحيث تتموضع (سكورته)، التي يعمدون إلى إغلاقها لتُهدر المياه في العاصي أو تتحول إلى الشبكة المغذية لمدينة حماة.

وقال عدد منهم: لقد مللنا من وعود وزارة الموارد المائية الإعلامية، ومن خطط الجهات المحلية في المحافظة الإسعافية التي لم تسعفنا بأي شيء سوى تفاقم الأزمة واستغلال أصحاب الصهاريج الملوثة، لذلك– قال أحدهم– سنستمر في الاعتصام السلمي حتى تُلبى مطالبنا المحقة.

لقد سمعنا كثيراً عن دراسات ومشاريع وخطوط بديلة للخط الحالي وعن الآبار التي حُفرت ومحطات التحلية التي رُكِّبت عليها، ولم نرَ شيئاً، ولم نستفد لتراً واحداً من المياه الشروبة.

وطالب آخرون بإقالة المدير العام لمؤسسة المياه وبمحاسبة كل من له علاقة بتفاقم أزمتهم.

وتعهد ممثلو أحزاب وطنية قديمة وناشئة بإيصال مطالب الأهالي المحقة إلى مؤسسة الرئاسة، بعد ما يئسوا من الجهات المحلية.

وتمنوا علينا كصحافة نقل همومهم ومطالبهم إلى الجهات العليا كي تنظر فيها وتعمل على توفير المياه لمدينتهم التي لم تعد تحتمل العطش والاستغلال والوعود الرسمية الخلبية.

وقد سبق لـ«الوطن» الإضاءة عدة مرات خلال هذا العام على أزمة مياه الشرب الخانقة في سلمية ومعاناة الأهالي منها، وحذَّرت من مغبة تجاهل آلام الأهالي النفسية والمادية، على أمل أن تستجيب الجهات المعنية وتبادر إلى اتخاذ حلول واقعية تروي عطش الأهالي بسرعة قصوى لا سنوات، ولكن كأننا نادينا وما أسمعنا حيّاً!!.

دعوة هيئة عامة غير عادية

تدعو لجنة تصفية شركة الكيماويات الصناعية (تحت التصفية) السادة المساهمين إلى حضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية للنظر باستقالة بعض أعضاء لجنة التصفية الحالية وانتخاب بدلاً منهم وذلك يوم الخميس ٢٠١٦/٧/٢١ في الساعة ١٣:٠٠ وفي حال عدم اكتمال النصاب يعقد الاجتماع في الساعة ١٤:٠٠ من اليوم نفسه وذلك في قاعة اجتماعات المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية الكائنة في البرامكة – مقابل المنطقة الحرة.

رئيس لجنة التصفية
محمد أبي الأيوبي